اقتصاد

موديز ترفع تصنيف تركيا الائتماني

رفعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف تركيا إلى B1 من B3، مشيرة إلى تحسينات في الإدارة وعودة راسخة إلى السياسة النقدية التقليدية. وأبقت الوكالة أيضاً على نظرة مستقبلية إيجابية لتركيا. وذكرت الوكالة في بيان أن الدافع الرئيسي لرفع التصنيف الائتماني لتركيا إلى «B1» كان التطورات في إدارة الاقتصاد، خصوصاً العودة الحازمة والراسخة بشكل متزايد إلى السياسة النقدية التقليدية.

وأشار البيان، الذي صدر أول من أمس، إلى أن ذلك أثمر أول نتائج واضحة على صعيد الحد من الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الكلي بتركيا. وأضاف: «بدأ تراجع التضخم والطلب المحلي يمنحنا مزيداً من الثقة بأن الضغوط التضخمية ستتراجع كثيراً خلال الأشهر المقبلة وحتى عام 2025».

وشدد البيان على أن البنك المركزي التركي زاد بسرعة مصداقية سياسته النقدية، ما ساعد على استعادة الثقة بالليرة التركية.

وأكد أن الموقف السياسي المتشدد قلل كثيراً من الهشاشة الخارجية العالية لتركيا، وأن التوقعات الإيجابية تعكس ميزان المخاطر التصاعدي. وأعلن البنك المركزي التركي للمرة الثالثة، نهاية يونيو/ حزيران الماضي، تثبيت أسعار الفائدة عند 50% للشهر الثالث على التوالي، وسط توقعات باستمرار سياسة التشديد النقدي حتى نهاية العام الجاري لتحقيق هدف خفض معدلات التضخم المرتفعة. ووفقاً لتقرير وكالة بلومبيرغ الأميركية الشهر الماضي، فإن بنوك وول ستريت، مثل بنك أوف أميركا، تتوقع الخفض الأول مع اقتراب نهاية هذا العام، في حين أرجع بنك مورغان ستانلي توقعاته للتخفيف النقدي إلى الربع الأول من عام 2025. وقال محللون من بنك أوف أميركا، ومن بينهم زوموروت إمام أوغلو، في مذكرة، إن «الاقتصاد يتباطأ، واستمرار السياسة النقدية المتشددة أمر بالغ الأهمية لضمان استمرار تراجع التضخم حتى عام 2025 وما بعده». من جانبه، قال وزير المالية التركي محمد شيمشك تعقيباً على بيان موديز إن الوكالة «رفعت تصنيفنا الائتماني درجتين للمرة الأولى، بفضل البرنامج الذي نفذناه، وأبقت على التوقعات إيجابية». وأضاف أن «التوازن في الاقتصاد، وانخفاض احتياجات التمويل الخارجي، وزيادة الاحتياطيات الدولية وعملية انكماش التضخم كانت فعالة في زيادة التصنيف». وأكد أن «الحفاظ على نظرة مستقبلية إيجابية يعكس الثقة ببرنامجنا ويشير إلى زيادات محتملة في التصنيف»، مشيراً إلى أننا «سنواصل تنفيذ سياساتنا القائمة على القواعد التي يمكن التنبؤ بها والتي تزيد من مرونة اقتصادنا».

وقاد شيمشك على مدى عام برنامجاً للتشديد النقدي في مواجهة التضخم، وكشف في مايو/ أيار الماضي عن حزمة تدابير تستهدف خفض الإنفاق العام في تركيا بهدف زيادة الكفاءة، في خطوة جديدة لبناء الثقة بالنظام المالي التركي. وتأتي سياسة الترشيد وضبط النفقات الحكومية، إلى جانب السياسة النقدية بتحريك الفائدة المصرفية والمالية بزيادة الضرائب ورفع أسعار الطاقة، منذ تشكيل الحكومة الجديدة، بعد الانتخابات الرئاسية في مايو/ أيار العام الماضي، بهدف خفض نسبة التضخم إلى خانة الآحاد وتحسين سعر صرف الليرة التركية التي وصلت إلى 33 ليرة مقابل الدولار الواحد حالياً.

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول)

(فرانس برس)

الصين تعزز استثمارات التجديد الحضري

قالت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية، إن الصين استثمرت 2,6 تريليون يوان (حوالي 364,58 مليار دولار) في أكثر من 66 ألف مشروع مصمم لتجديد البنية التحتية الحضرية. وأضافت الوزارة أن مشروعات التجديد الحضري تشمل الصيانة والتجديد والإزالة وتحسين الموارد العامة، بهدف إعادة تكييف موارد الفضاء الحضري لجعلها أكثر تلبية لتوقعات واحتياجات الناس وتوافقاً مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين المشروعات المذكورة، تم تجديد أكثر من 2600 مصنع مهجور ومجمع تجاري قديم وتشييد أو تجديد ما يقرب من 15 ألف مرفق عام للأغراض الطبية والرياضية والتعليمية والثقافية. وتخطط الصين لتجديد 54 ألف تجمع سكني حضري قديم خلال العام الجاري، وبدأت تجديد 22,6 ألف تجمع بحلول نهاية شهر مايو/آيار الماضي.

أخبار

تراجع واردات الصين من النفط السعودي

أظهرت بيانات رسمية أمس السبت أن إجمالي واردات الصين من النفط الخام من روسيا، أكبر مورد لها، ارتفع في النصف الأول من هذا العام 5% مع تهافت المصافي على الخام منخفض السعر، فيما انخفضت الواردات

من السعودية، ثاني أكبر مورد لها. وأظهرت البيانات تراجع الشحنات التي تلقتها الصين من السعودية في يونيو/حزيران على أساس سنوي 14% إلى 6,82 ملايين طن. وانخفضت الشحنات من المملكة منذ بداية العام 13% على أساس سنوي إلى 40,38 مليون طن، أو ما يعادل 1,62 مليون برميل يومياً. والسعودية أكبر مصدّري النفط الخام في العالم. وخفضت المملكة سعر الخام العربي الخفيف الرئيسي الذي تبيعه لآسيا في أغسطس/آب ليصبح بعلاوة 1,80 دولار للبرميل فوق متوسط عمان/ دبي. وجاء الخفض متماشياً إلى حد كبير مع توقعات المتعاملين في استطلاع لوكالة رويترز.

توقعات بخفض تدريجي للفائدة في بريطانيا

توقع بنك قطر الوطني «QNB» أن يتخذ بنك إنكلترا (البنك المركزي) مسارًا جديدًا لسياسته النقدية، والبدء بدورة التيسير وخفض أسعار الفائدة، في اجتماعه المقبل، المقرر في أغسطس/آب 2024، وستكون هذه الخطوة مدعومة بتراجع التضخم الرئيسي إلى ما دون المستوى المستهدف، وحالة الركود الاقتصادي، والأوضاع المالية المقيدة. وأظهرت إحصائيات رسمية، الأربعاء الماضي، أن التضخم في بريطانيا ظل ثابتاً عند 2%، في النصف الأول من 2024، وذكر مكتب الإحصاء الوطني البريطاني أن أكبر مساهمة في معدل التضخم السنوي جاءت من المطاعم والفنادق، بينما جاءت أكبر مساهمة هبوطية من الملابس والأحذية، مع تسجيل مبيعات واسعة النطاق خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي.

مصر تضبط الإنفاق الاستثماري

شاركت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية؛ رانيا المشاط، في اللقاء الموسع الذي نظمته وزارة التنمية المحلية، مع المحافظين ونوابهم، لاستعراض خطط وجهود الحكومة لحوكمة ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري. ويأتي ذلك تطبيقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي الجاري بنحو تريليون جنيه، في إطار جهود الدولة لإفساح المجال للقطاع الخاص، فضلاً عن استعراض المبادرات التي تسعى الوزارة لتنفيذها في مختلف محافظات الجمهورية، وذلك بحضور وزيرة التنمية المحلية، منال عوض، وفقاً لبيان، أمس السبت.

إيطاليا تسعى لتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع إريتريا

روما ـ **إبراهيم عثمان**

تسعى إيطاليا حثيثاً لتوسيع علاقاتها مع قارة أفريقيا، ومن بينها مستعمرتها السابقة إريتريا، وذلك في إطار ما يسمى خطة ماتي، والتي تقوم على الاستثمار في القارة لوقف موجات الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها. وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاياني، إن بلاده ترغب في بناء «شراكات ذات أولوية ومشاريع مشتركة». وأكد في مؤتمر عقد في روما، الثلاثاء الماضي، أن بلاده ترغب من خلال خطة ماتي في تعزيز العلاقات القائمة أصلاً مع أفريقيا، والتي يمكنها أن تكون أقوى»، مشدداً على أن «العلاقة مع القارة الأفريقية كانت تمثل أولوية دائماً بالنسبة لإيطاليا».

من جانبه، ذكر المدير العام لمعهد الدراسات الدولية الإيطالي البلجيكي نيقولا بيدّيه أن اهتمام إيطاليا بأفريقيا، ومن بينها إريتريا، لم يتوقف، لكن زاد من وتيرته مع طرح خطة ماتي، مشيراً في هذا الصدد إلى الزيارة التي قام بها وزير الصناعة الإيطالي أدولفو أورسو إلى أسمرة نهاية الشهر الماضي، والتي ساهمت في تنشيط العلاقات بين البلدين وإعادة الدفء إليها، بعد نحو 20 عاماً من حالة الركود التي اعترت العلاقات بين البلدين. وأضاف بيدّيه لـ«العربي الجديد» أن هناك أسباباً سياسية واقتصادية عدة أدت إلى حالة الركود تلك، إلا أن الحكومة الإيطالية برئاسة جورجيا ميلوني وجدت في عودة العلاقات وتنشيطها مع الدول الأفريقية، ومن بينها إريتريا، ضرورة لتفعيل وتنفيذ خطة ماتي. وأشار إلى أن الحكومة الإيطالية أبدت منذ عام تقريباً اهتماماً واضحاً بإعادة إطلاق العلاقات مع دول القرن الأفريقي، ومن بينها إريتريا التي اتخذت حيالها خطوات مهمة على المستوى الدبلوماسي، وأبدت اهتماماً بإحياء التعاون الاقتصادي معها.

وشدد بيدّيه على أن «أجواء زيارة الوزير أورسو إلى أسمرة كانت إيجابية»، لكنه نبّه في الوقت ذاته إلى أن «إدارة العلاقات الدبلوماسية مع إريتريا بقيادة أسياس أفورقي ليست سهلة، ولم تكن كذلك على الإطلاق، وعلى الأرجح ستظل كذلك. وبالتالي، فإن عملية بناء خطة التعاون الاقتصادي يجب أن تمر أيضاً عبر توطيد الروابط السياسية الثنائية الذي يبدو محكوماً بمتغيرات مهمة، ليس آخرها ما يتعلق بتعزيز المبادئ الديمقراطية، علاوة على ضرورة إدخال العلاقة مع إريتريا ضمن إطار إقليمي أوسع نطاقاً لإبراز المصالح الإيطالية في القرن الأفريقي».

أسواق

عقارات اليمن للمغتربين

تهاوي الريال يقفز بأسعار مواد البناء إلى مستويات قياسية

شهدت أسعار عقارات اليمن ارتفاعاً قياسياً بسبب تهاوي الريال وغلاء مواد البناء، الأمر الذي جعل امتلاكها حكراً على الفئات الميسورة، وخاصة المغتربين، بالإضافة إلى أثرياء الحرب

نعز ـ فخر العزب

ألقت الحرب التي يشهدها اليمن منذ عام 2015 بآثارها على مختلف القطاعات في اليمن، ومنها قطاع العقارات الذي شهد تدهوراً ملحوظاً في بعض جوانبه، وانتعاشاً طفيفاً في جوانب أخرى. يشهد قطاع العقارات في اليمن تحديات جسيمة تتمثل بغلاء مواد البناء عدة أضعاف نتيجة انهيار سعر الصرف منذ بدء الحرب، حيث ارتفع سعر الدولار من 214 ريالاً في العام 2015، ليصل إلى 1900 ريال للدولار الواحد في مناطق الحكومة الشرعية، وإلى 535 ريالاً في مناطق سيطرة الحوثيين. تهاوي سعر الصرف انعكس سلباً على أسعار مواد البناء، حيث بات سعر الطن الحديد في مناطق الشرعية مليوناً وثلاثمائة ألف ريال، كما ارتفع سعر الإسمنت ليصل سعر الطن إلى 200 ألف ريال. ورغم الأزمات التي يعيشها القطاع، شهدت سوق العقارات انتعاشاً طفيفاً حيث تزايدت عمليات البناء داخل المدن، غير أنها ظلت حكراً على فئة المغتربين اليمنيين في الخليج وبريطانيا وأميركا، إذ لم يتضرر المغتربون من ارتفاع أسعار مواد البناء بالعملة الوطنية نتيجة تحويلاتهم بالعملة الصعبة. عامل في مجال البناء، عزت الحداد، قال لـ«العربي الجديد» إن الظروف الاقتصادية وتهاوي القيمة الشرائية للريال اليمني جعلتا بصفتنا عمالاً نقوم برفع أجرتنا اليومية إلى ما بين 15 - 20 ألف ريال في اليوم، كي نتمكن من مواجهة التزاماتنا اليومية، وأجرة ثلاثة أيام تساوي راتب موظف حكومي. لذا صار من المستحيل أن تجد موظفاً حكومياً يستطيع بناء بيت هذه الأيام». وأضاف الحداد أن المغتربين وقادة الجيش وأثرياء الحرب هم فقط من يستطيعون البناء هذه الأيام.

وتابع: «مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، فإن سوق العقارات شهدت تطوراً ملحوظاً، حيث يحرص المغتربون على تشييد منازل لهم في اليمن استعداداً لعودتهم، خاصة أنهم يواجهون صعوبات في بلاد الاغتراب مثل رسوم الإقامة والكفيل وغيرها، وهذا يجعلهم حريصين على تشييد منازل لهم كحصاد لغربتهم». المستثمر في مجال المقاولات علي الصعدي قال لـ«العربي الجديد» إن «هناك تحديات كبيرة تواجه قطاع العقارات، وبسبب النزوح بداية الحرب، انتعشت عمليات البناء وكذا بيع وشراء العقارات في المدن اليمنية، غير أنها تراجعت بعد ذلك بسبب ارتفاع مواد البناء، ونحن مستمرون في عملنا مقاولين وإن قلت نسبة العمل بشكل كبير عما كانت في السابق، حيث أصبح قطاع العقارات حكراً على المغتربين الذين لم يتضرروا كثيراً من ارتفاع الأسعار».

وأضاف الصعدي أن الإجراءات التي تمارس ضد المغتربين، وخاصة في الخليج، تجعلهم حريصين على الاستثمار في قطاع العقارات داخل اليمن من خلال بناء أو شراء العقارات، والبعض يعود من الغربة للعمل في هذا القطاع عبر بيع وشراء الأراضي». وتشير التقديرات إلى أن نحو 1,5 مليون يمني يعملون في قطاع العقارات عمالاً، ما يجعل هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توفير فرص العمل، وبالتالي تساهم في الحد من البطالة والفقر.

جاء ارتفاع أسعار البناء في ظل تعرض عدد من مصانع الإسمنت للتدمير والنهب، وأبرزها مصنع إسمنت البرح بمحافظة تعز الذي حوله الحوثيون إلى ثكنة عسكرية، لتتعرض أجزاء منه لقصف من قبل التحالف العربي في 2015 قبل أن يقوم الحوثيون بنهب معداته، وخاصة الديناميت الخاص بالمصنع بغرض استخدامه في أغراضهم العسكرية، ما تسبب بتوقف المصنع بشكل تام. القائم بأعمال مدير عام مصنع إسمنت البرح في حكومة الحوثيين المهندس عبد الخالق سلام قال، في تصريحات صحافية سابقة، إن الخسائر المترتبة على قصف مصنع إسمنت البرح بمحافظة تعز بلغت 26 مليوناً و950 ألف دولار. استهداف مصنع البرح أدى إلى ضعف إنتاج السوق المحلية لمادة الإسمنت، وبالتالي ارتفاع أسعارها، حيث كان المصنع ينتج حسب التقديرات أكثر من نصف مليون طن سنوياً بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أجرة عامل البناء في محافظة تعز لتصل إلى 20 ألف ريال في اليوم الواحد، فيما تجاوزت أجرة النجار 30 ألف ريال في اليوم. وجاء هذا الارتفاع المهول في ظل ثبات الرواتب والأجور، حيث يبلغ متوسط الأجور للموظف الحكومي 50 ألف ريال فقط ما يعني عجز الموظف العادي عن البناء.

ومن ضمن التحديات المفروضة على قطاع العقارات، الجبايات المالية التي تُفرض تحت مسميات مختلفة مثل تراخيص البناء، ورسوم تعميد ملكية الأرض، والضرائب، والواجبات، إضافة إلى فرض نافذين عسكريين رسوماً مالية تحت مسمى «بدل حماية». أضف إلى ذلك عمليات نهب الأراضي والممتلكات من قبل نافذين عسكريين في الدولة، حيث تزايدت عملية نهب الأراضي بشكل لافت خلال فترة الحرب التي تشهدها البلاد، ما مثّل عاملاً طارداً للمستثمرين ورجال الأعمال. رجل الأعمال اليمني محمد الدبعي قال لـ«العربي الجديد»: «فكرت بمشروع استثماري في مجال العقارات باعتبار أن العقارات من الأصول الثابتة والمربحة، وقمت بشراء قطعة أرض بهدف البناء عليها، وقام نافذون عسكريون بمنعي من البناء حيث ادعوا أن الأرض تعود لهم، ودخلت معهم في مشاكل حيث ما زالت قضيتي مطروحة أمام القضاء».

عامل بناء الثاء تشييد أحد المنازل في صنعاء (الإيك (Getty/للفوردجو

وأضاف الدبعي أن قطاع العقارات لا يمكن أن ينهض وينتعش إلا بوجود دعم من الجهات الحكومية من خلال تقديم التسهيلات، وذلك من خلال إلغاء الجبايات المالية المفروضة تحت عدة مسميات، وكذا توفير الحماية من ناهبي الأراضي الذين يكونون بالعادة مدعومين من قيادات عسكرية للأسف، أما في هذا الوضع فهو بيئة طاردة».

خبير اقتصادي: صعوبة في الاستغناء عن إعداد كبيرة دفعة واحدة

العراق

طرح سندات حكومية وسط إحجام الأفراد

بغداد ـ أحمد عبد

أعلنت وزارة المالية العراقية، بالتعاون مع البنك المركزي، الخميس الماضي، طرح إصدار جديد من السندات الحكومية (إنجاز) للاكتتاب العام بقيمة 1,5 تريليون دينار عراقي (نحو مليار و100 مليون دولار). وفي هذا الإطار، يرى الباحث في الشأن الاقتصادي، نبيل جبار التميمي، أن السندات الحكومية هي سند مالي واجب الدفع خلال فترة معينة يتم تحديدها مسبقاً، ويتمتع صاحب السند بفائدة سنوية معلومة ومثبتة في السند، ويستطيع حامله تداوله في البيع والشراء. وأوضح التميمي، لـ«العربي الجديد»، أن السندات التي طرحتها وزارة المالية، هي نوع من أنواع الديون الحكومية، وتعرف أيضاً بالسندات السيادية لموثوقيتها وقوتها القانونية وإمكانية استحصال الدائنين لديونهم من خلالها. وأفاد التميمي، أن بيع السندات السيادية هي واحدة من الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية في عمليات الإدارة المالية والنقدية. وشدد، على أن عدم رغبة المواطنين في الاستثمار فيها تكمن في عدة عوامل، منها ما يتعلق بالشؤون العقائدية والدينية حيث يعتقد الناس بحرمة التعامل مع مثل هذه السندات كونها ترتبط بالفائدة الربوية. وبين، أن هناك عاملاً آخر يرتبط بعدم استثمارها، وهو عدم الموثوقية في الأوراق المالية الحكومية لما يتعلق بمحدودية الفائدة ورغبة رؤوس الأموال في الاستثمارات العامة بدلاً من إقراض الحكومة.

وأكد التميمي، أن محدودية الديون الحالية بذمة الحكومة العراقية وقدرتها المالية العالية لا تنذر بوجود مخاطر مالية إذا ما أقدمت الحكومة على الاقتراض من خلال بيع السندات، وقد تساهم مثل هذه الخطوات بكبح معدلات التضخم ووضع توازن بين حجم الإنفاق الحكومي العالي وتقليص حجم النقد المتداول في السوق.

من جانبه، قال الخبير المالي، محمود داغر، إن السندات لا تخلو من المخاطر بسبب التغييرات المحتملة وعدم اليقين بالتطورات المستقبلية في ظل عدم استقرار السوق المالية في العراق. وأشار إلى أن، السندات الحكومية غالباً ما تكون أقل مخاطرة من غيرها من السندات، لكن في العراق هناك مخاوف كبيرة من تقلبات سعر الصرف، وتقلبات الدينار أمام الدولار وبقية العملات. وبين داغر، أن أغلب الجهات المستثمرة للسندات الحكومية هي المصارف والمؤسسات المالية وتحديداً المصارف الحكومية لأنها تمتلك احتياطات فائضة، أما الأفراد فلا يستثمرون بها لأن أرباح سعر الصرف أعلى من عائد السند، بحسب وصفه. وأوضح، أن السندات الحكومية في البلدان المستقرة مالياً عالية، لأن مخاطرها منخفضة، لكن المشكلة الكبرى تكمن في تقلبات سعر الصرف.

مخاوف من تقلبات سعر الدينار أمام الدولار

تشغيل

الكويت تتصدر دول الخليج بتوظيف المواطنات

مسقط ـ كريم رمضان

ابتسمت نورة العنزي لدى خروجها من منزلها متجهة إلى عملها في إحدى الشركات الخاصة بالكويت، بعدما قرأت عنواناً في إحدى الصحف عن ارتفاع نسبة المواطنات العاملات في الكويت، ما استدعى تذكرها لرحلة مهنية بدأت قبل 5 سنوات، حين واجهت ضغوطاً اجتماعية للاكتفاء بدورها زوجةً وأماً، غير أن ارتفاع تكاليف المعيشة دفعها إلى البحث عن وظيفة، لتصبح اليوم جزءاً من القوى العاملة في الكويت، تساهم في دخل أسرتها وتحقق طموحاتها الشخصية، وهو ما عبرت عنه بفخر لـ«العربي الجديد». نورة ليست حالة فردية، فبحسب مركز دراسات وأبحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، فإن نسبة المواطنات العاملات في الكويت هي العليا في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغت 57,9% في العام الماضي 2023.

فالنساء المتعلمات تعليماً جيداً يشكلن مورداً قيماً للاقتصاد المستدام، بحسب تقرير أصدره المركز في 12 يوليو/تموز الجاري، مشيراً إلى مساهمة «اعتماد السياسات الصديقة للأسرة» في جذب الشابات المتزوجات إلى تولي الوظائف. لكن الخبير الاقتصادي، محمد رمضان، دعا، بإفادته لـ«العربي الجديد»، إلى التحقق من دقة البيانات المستخدمة في التحليل، ونوه في الوقت ذاته إلى أن ارتفاع نسبة المواطنات العاملات في الكويت يرتبط بالتوظيف الحكومي بشكل أساسي، مشيراً إلى أن هذا التوظيف هو ما يقف وراء الارتفاع الملحوظ في نسبة العاملات المواطنات.

فالالتزامات الحياتية المتزايدة وفق التقاليد الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في دفع المرأة إلى العمل بالكويت، بحسب رمضان، موضحاً أن هذه الالتزامات تتطلب من المرأة أن يكون لها دخل خاص، حتى عند الزواج. ويلفت رمضان، في هذا الصدد، إلى أن المواطنين الذكور في الكويت أصبحوا يفضلون الزواج بالنساء العاملات، للمساهمة في نفقات الأسرة أو لتحمل نفقاتهن الخاصة على الأقل. فتكاليف المعيشة المرتفعة في الكويت تمثل تحدياً كبيراً للأسر، وهي تكاليف ناتجة عن أسباب اجتماعية مختلفة، تجعل من الصعب على رب الأسرة وحده تحمل جميع النفقات، بحسب رمضان، مشيراً إلى أن الفارق بين رواتب الذكور والإناث ليس كبيراً، مع وجود بعض الفروقات البسيطة مثل علاوة الزوجية وعلاوة الأبناء. ويرى رمضان أن التحدي الأكبر الذي يواجه الكويت في المستقبل يتمثل في ضرورة توجه المواطنات العاملات نحو القطاع الخاص.

خطط لتمكين المرأة الكويتية بمختلف الأنشطة (ياسر الزيات/فرانس برس)

في السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي، علي سعيد العامري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن تصدر الكويت لدول الخليج في نسبة المواطنات العاملات يحمل عدة دلالات اقتصادية وإشارات مستقبلية، مع وجود تحديات تواجه العاملات في السوق الكويتية والخليجية عامة.

تحقيق

جاء تقرير حديث للمركز المصري للدراسات الاقتصادية في تحليله ربع السنوي للطلب على الوظائف، ليحسم انتهاء زمن العمل عن بعد. ويأتي ذلك في ظل المعاناة من انقطاع الكهرباء وضعف الإنترنت

وداعاً للعمل من المنزل

سوق توظيف ضعيف وهش في مصر

القاهرة ـ عادل صبري

وداعاً للعمل من المنزل ولا حاجة لحديثي التخرج. هذا ما توصلت إليه دراسة تحليلية حديثة للطلب على الوظائف في سوق العمل المصري، على مدار الربع الثاني من العام الجاري 2024. أكدت نتائج التحليل، توقّف أصحاب الأعمال تماماً عن تشغيل موظفين من الذكور والإناث من المنزل، سواء بدوام كامل أو لبعض الوقت، والتي سادت في أسواق التشغيل عالمياً ومحلياً أثناء فترة انتشار كوفيد-19. انتهت ظاهرة العمل عن بُعد في المؤسسات الحكومية عام 2023، لتنتقل إلى القطاع الخاص بالتدريج، وجاء التقرير الذي أعلنه المركز المصري للدراسات الاقتصادية في تحليله ربع السنوي للطلب على الوظائف، ليحسم انتهاء زمن العمل عن بعد.

غياب ضوابط وانقطاع الكهرباء

بيّن التقرير أنه رغم عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة، وتراجع إنتاج الوظائف للحاصلين على المؤهلات العليا والفنية المتوسطة، وتركز الوظائف المتاحة في مجالات التسويق والدعاية والعقارات، فإن أصحاب الأعمال يطلبون الحضور اليومي للمكاتب، مع وجود بعض الوظائف التي يمكن ممارستها عن بعد، بما يقلل التكاليف وترشيد الطاقة. كشفت المناقشات التي أجراها المركز حول التحليل ربع السنوي للطلب على الوظائف، عن غياب الضوابط الحاكمة للتشغيل من المنزل، وعدم تجهيز المجتمع لفهم مزايا العمل عن بعد، بالإضافة إلى انقطاعات الكهرباء التي تدفع الناس إلى الخشية من البقاء بعيداً عن أعمالهم، والتي تؤثر بشدة على شبكات الإنترنت والتواصل مع العملاء وجهة العمل. بينت الدراسة أن العاصمة القاهرة مازالت تستحوذ على الوظائف محدودة العرض، بما يحرم المحافظات من فرص التشغيل، خاصة في الوجه القبلي ومنطقة القناة والمدن الحدودية، مع ارتفاع الطلب على ذوي الخبرة، من ذوي المؤهلات العليا، بما يعكس تدهور التعليم، وعدم قدرته على تخريج شباب جاهز لسوق العمل.

المركزية الشديدة

أوضحت مدير المركز المصري للدراسات الاقتصادية، عبلة عبداللطيف، أن التحليل أظهر تراجع إنتاج الوظائف لذوي الياقات البيضاء بشكل مستمر بداية من الربع الرابع 2022 حتى منتصف 2023، تبعه تذبذب في إنتاج الوظائف انتهى بانخفاض آخر في الربع الثاني من 2024، واستمرار المركزية الشديدة في إنتاج الوظائف بإقليم القاهرة الكبرى-القاهرة والجيزة والقليوبية- الذي استحوذ على نحو 90% من الوظائف المنتجة خلال ربع الدراسة، واستحوذ قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات على 22% من الفرص المتاحة، يليه إدارة العقارات بنسبة 13%، ثم التسويق والإعلان بنسبة 5%. أنتج مجال خدمة ودعم العملاء ثلث الوظائف، بما يمثل عودة القطاع لتوليد فرص عمل، بعد انخفاض دام نحو عام ونصف العام، وأن أكثر من ثلثي الوظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات تشمل وظائف خدمة العملاء بنسبة 83%.

83%

انتج مجال خدمة العملاء ودعمهم ثلث الوظائف بما يمثل عودة القطاع الى توليد فرص عمل في مصر، بعد انخفاض دام نحو عام ونصف العام، وان اكثر من ثلثي الوظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات تشمل وظائف خدمة العملاء بنسبة 83%.

أكثر من ثلثي الوظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات، تشمل وظائف خدمة العملاء بنسبة 83%. بينت النتائج ثبات الطلب على حديثي التخرج منذ الربع الثالث من عام 2023، بينما الطلب على ذوي الخبرة قل في الربع الثاني من 2024 مقارنة بالربع الأول من نفس العام. أظهر التحليل تراجع إنتاج الوظائف الفنية لذوي الياقات الزرقاء، بداية من الربع الرابع من عام 2023، وبلغت نسبة التراجع في الربع الثاني من العام الجاري مقارنة بالربع السابق نحو 7%، واستمرت المركزية الشديدة، حيث يستحوذ إقليم العاصمة فقط على 74% من إنتاج الوظائف.

التسويق والمبيعات

يعد مجال التسويق والمبيعات هو الأكثر إنتاجاً للوظائف في الربع الثاني من 2024 بنسبة 41%، كما يظهر تذبذب ملحوظ في إنتاج الوظائف في جميع المجالات من ربع لآخر، وانخفاض ملحوظ في الخدمات في أحدث ربع، وارتفاع مستمر في الأعمال الإدارية منذ الربع الأول 2023. وتشترط 53% من وظائف ذوي الياقات الزرقاء أن يكونوا ذكورا، وتتطلب 43% من الوظائف مؤهلا عاليا، وتشترط أكثر من ثلثي الوظائف خبرة متوسطة، و12,2% فقط من الوظائف تقبل حديثي التخرج. كشف التحليل التفصيلي عن طلب الوظائف بمنطقة قناة السويس (السويس والإسماعيلية وبورسعيد)، عن ارتفاع معدلات البطالة وندرة فرص العمل بها أمام الشباب وكبار السن، رغم العدد الكبير للمناطق الصناعية والموانئ المتعددة في الإقليم. أظهر التحليل أن مساهمة إقليم القناة في إنتاج وظائف ذوي الياقات البيضاء تقترب من الصفر، حيث تمثل فقط نسبة 0,02%، من إنتاج الوظائف بالدولة خلال الفترة، مع وجود زيادة ملحوظة في عدد الوظائف المتاحة خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023. تستحوذ الإسماعيلية على 42,4% من إجمالي الوظائف في إقليم القناة، وتعد محافظة السويس الأكثر استقراراً عند النمو المنخفض، وبورسعيد الأكثر تراجعا. يعد قطاع التعليم الأكثر إنتاجا للوظائف المحدودة، على مستوى إقليم القناة بالنسبة لذوي الياقات البيضاء، يليه الخدمات والتعهيد والصناعة. بيّن التحليل أن 4% فقط من الوظائف في إقليم القناة تقبل حديثي التخرج مقابل 42% على مستوى البلاد، بينما زاد الطلب على ذوي الخبرة.

تراجع نصيب مدن القناة

أرجع عضو مجلس النواب السابق عن محافظة السويس، عبدالحميد كمال، تراجع نصيب مدن القناة من الوظائف إلى عدم التزام الحكومة ورجال الأعمال بخطط إقامة المناطق الصناعية، والمضاربة بأراضي المشروعات، وعدم الالتزام بإقامة الخطط الاقتصادية التي وضعت على مدار 40 عاما، بالإضافة إلى تحويل ملكية كافة الأراضي إلى الجيش أو المناطق الاقتصادية التي لم تستخدم سوى 3% من أراضي السويس.

أوضح كمال في الندوة التي عقدها المركز لمناقشة نتائج تحليل الطلب على الوظائف، أن الفساد وتستر المسؤولين على اتجار حائزي الأراضي الصناعية، بما لديهم من مساحات شاسعة، أهدر فرص منطقة القناة في أن تكون منطقة جاذبة للأعمال، وغير قادرة على تشغيل أبنائها، بما يرفع من معدلات الفقر والبطالة، التي تدفع الناس إلى الغضب والانفجار كلما سمحت لهم الفرصة بذلك. ذكر كمال أن هيئة المعونة اليابانية «الجايكا» وضعت مخططا تنمويا للمنطقة منذ عام 1986، أنفقت الحكومة ما بين 4,5 إلى 6 مليارات جنيه على البنية الأساسية على مساحة تصل إلى 4 آلاف كيلومتر مربع، إلا أنه لم يتم تخصيص سوى 100 كيلومتر فقط لأربع شركات تمثل 3,2% من حجم الأراضي الموزعة على المستثمرين، منوها إلى أن حبس الأراضي الصالحة عن المستثمرين الجادين، أدى إلى تعطل المشروعات السياحية والخدمية وأصبحت الأعمال المتاحة من القطاعات الحكومية فقط رغم ندرتها هي المورد الأساسي للتشغيل.

أظهرت التحليل ضعف مساهمة محافظات القناة في إنتاج وظائف ذوي الياقات الزرقاء، بنسبة لم تتجاوز 2% من إجمالي وظائف مصر. يمثل مجال القيادة والتوصيل 30% من إجمالي الوظائف المنتجة في إقليم القناة مقارنة بـ1% على مستوى البلاد، مع زيادة ملحوظة في إنتاج وظائف في مجالي التسويق والمبيعات والقيادة والتوصيل في النصف الأول 2024، وتراجع إنتاج الوظائف الصناعية بشكل مستمر منذ النصف الثاني من 2022، ولم يتم إنتاج أي وظائف في مجال السياحة بالنصف الأول 2024.

حصر العمالة غير المنتظمة في القاهرة

واصلت مديرية عمل القاهرة تنفيذ خطة حصر وتسجيل العمالة غير المنتظمة عمال «تراحيل» داخل مواقع تجمعها في الميادين، وذلك لتقديم الخدمات والحماية والرعاية لها، وتوفير أماكن لائقة للجلوس عليها.

ويأتي ذلك طبقاً لتوجيهات وزير العمل المصري محمد جبران بتكثيف الجهود لسرعة الانتهاء، من عمليات الحصر والتسجيل في محافظة القاهرة - نموذجاً - وخلال فترة زمنية محددة، وفقاً لمواقع إخبارية نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، أمس السبت. وأشارت وزارة العمل، إلى أن عمليات الحصر تمت في مناطق وميادين متفرقة بالمحافظة، منها: (الحي العاشر، شارع النزهة، غرب أربيلا، صينية دهب، صينية الفرن، صينية العمال بحي شرق مدينة نصر). وبحسب بيان صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، في مصر، بلغ إجمالي القوى العاملة في البلاد حتى نهاية الربع الأول الماضي 31,39 مليون فرد. وبلغ عدد العاطلين عن العمل حتى نهاية الربع الأول 2024 نحو 2,1 مليون فرد، نزولاً من 2,15 مليون فرد عاطل عن العمل في نهاية الربع الأخير 2023. وبلغ معدل بطالة الذكور في مصر حتى نهاية الربع الأول 4,4%، نزولاً من 4,6% على أساس فصلي، بينما بلغ عدد بطالة الإناث 16,5%.

ندرة في فرص العمل الملائمة يسبب تراجع العديد من الأنشطة (محمد الشاهد/فرانس برس)